

نحن، المندوبون المشاركون في الحلقة الدراسية الدولية حول العنف الجنسي في فترات الصراعات وبعدها، نطالب باتخاذ تدابير عاجلة وطويلة الأمد للقيام بما يلي:

بالإستراتيجية الوطنية والإقليمية وفي دعم عملية طلبات الإستئناف وتقدرات احتياجات المناطق الخارجة من صراعات والإستراتيجيات الإنتقالية الوطنية وتقييمات الدول بشكل عام، وهياكل عمل الأمم المتحدة للتطوير.

١٢. ضمان وجود آليات حماية محددة للمجموعات الضعيفة خصوصاً الأطفال اليتيميين والأطفال من ذوي منفصلين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٣. دعم سبل الاتصال لتغيير السلوك والإجراءات الأخرى للمحافظة على القيم الإجتماعية الإيجابية وإعادتها وتغيير الإعتقادات والممارسات الضارة للحماية ضد العنف الجنسي والجنساني ونقوية السعة الوقائية للعائلات والمجتمعات.

١٤. دمج إستراتيجيات منع والرد على العنف الجنسي في أوقات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وفي عمليات إصلاح قطاع الأمن، وضمان وجود مشاركة كاملة لقطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة والجيش، لمنع والرد على العنف الجنسي بإسلوب حساس وفعال.

١٥. حث كل الأمم التي تقدم قواتها إلى عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة لتصدق قانون روما بالمحكمة الجنائية الدولية.

١٦. تطوير الوعي بالقوانين الإنسانية، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان لعمال المشاريع الإنسانية وقوات حفظ السلام وفرض نظام انضباط الأمم المتحدة لرفض أي تقبل أو تحمل للإعتداء الجنسي والإستغلال.

١٧. تطوير إستراتيجيات شاملة لزيادة الوعي حول طبيعة ومجال وخطر العنف الجنسي والجنساني على كافة المستويات لضمان حماية الناجين من التمييز والإقصاء، وشمل الرجال والأولاد، بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميين، وزعماء المجتمعات ورجال الدين، والأجهزة الإعلامية، ومجموعات النساء وصناع رأي الآخرين في الترويج لحماية حقوق ورفاهية النساء والأطفال.

١٨. تطوير منهج وطرق شاملة لتقييم مجال وطبيعة العنف الجنسي والجنساني في الدول المتأثرة بالنزاع وتحديد ميزانية وتكلفة النتائج.

١٩. تقديم تعهد شامل صحيح أخلاقياً ومنهجياً للأبحاث النوعية والكمية الخاصة بطبيعة ومجال وتأثير وأساس والعوامل المساهمة للعنف الجنسي والجنساني، وتطوير مجموعة بيانات مستمرة، ومراقبة الأنظمة وتقييمها وتقديم تقارير بخصوصها، بما في ذلك الميزانية المحددة لكل جنس.

٢٠. الاستثمار في بناء قدرة كل أصحاب المصالح المشاركين في منع والرد على العنف الجنسي والجنساني في مناطق النزاع والمناطق التي تعيش ظروف ما بعد النزاع.

٢١. تشجيع أجهزة الإعلام على تعليم الجماهير ودعوتهم لمحاربة العنف الجنسي والجنساني.

١. منع العنف الجنسي والجنساني عن طريق الترويج للعدالة والمساواة بين الجنسين ودعم النمو السياسي والإجتماعي والإقتصادي للمرأة.

٢. تطوير آليات للتعاون الإقليمي وبين الأقاليم للحكومات والمتبرعين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لمعالجة العنف الجنسي والجنساني بالتركز بشكل خاص على المناطق شديدة التقلب.

٣. الجمع بين آليات منع وحماية العنف الجنسي في كل سمات المساعدة الإنسانية بما في ذلك الغذاء والوقود والمياه والتصريف الصحي والملاجئ كما هو موضح في تعليمات لجنة الوكالات المحكمة لمبادرات الجنساني في الظروف الإنسانية.

٤. منع العنف الجنسي والرد عليه في كل أطر عمل المخططات والتمويل للرد الإنساني، ونشر السلام، وإعادة البناء، والتطوير، والحوار الإنمائي والسياسي، وشبكات الإغاثة وتمويل التطوير لضمان إستمرارية منع العنف الجنسي وسبل الرد عليه.

٥. تقوية أطر العمل المسؤولة ومراقبة الانظمة والتبليغ عن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات ذات العلاقة التي تبناها المجلس الأوروبي.

٦. تعزيز جهود الكوادر الدولية والإقليمية والوطنية لإنهاء الحصانة التي يحتمي بها الجناة من خلال تعزيز الأنظمة القانونية والقضائية ومن خلال فرض وتطبيق التشريعات، وتزويد أنظمة العدالة الوطنية بالمصادر الضرورية لمحاكمة حالات العنف الجنسي والجنساني.

٧. الإعتراف بالحقوق وضمان الوصول إلى التعويضات المادية والرمزية، بما في ذلك إعادة الحقوق التعويض المالي وإعادة التأهيل والرضا والضمانات بعدم تكرار الحوادث لكل الناجين.

٨. تطوير خطط عمل وطنية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني الذي يميز البرامج والفرص الشاملة للعمل عبر القطاعات بما في ذلك الصحة الجنسية والمنتجة ومنع ومعالجة والاهتمام بمرض الأيدز، وتنمية مهارات الحياة والتعليم، وحقوق الإنسان، والعدالة، وإصلاح قطاع الأمن، والإنتعاش الاقتصادي الإجتماعي ودعم الحياة اليومية.

٩. ضمان المشاركة الكاملة والنشطة للشباب والنساء وغيرهم من المستضعفين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخلياً، في تطوير خطط العمل الوطنية الشاملة لمعالجة العنف الجنسي والجنساني.

١٠. شمل قضايا الجنسانية في الخطط الوطنية كموشر للحكم الجيد ليستخدم كعنصر في تحديد سبل الوصول للتمويل، بما في ذلك السبل المحفزة.

١١. بناء وتعزيز حس الملكية لكل الهياكل الوطنية وتطوير قدرات الدول المشاركة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وخصوصاً المنظمات النسائية، ونظام الأمم المتحدة لضمان وجود تركيز على قضايا العنف الجنسي والجنساني في الصحف التي تغطي قضايا مثل تخفيض نسبة الفقر والمشاريع في كافة أنحاء قطاع وفي الصحف المهتمة